القاعدة الاستثمارية 49%_51% ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

The investment rule 49%_51% and its role in disrupting foreign direct investment in Algeria during the period (2000_2019)

أسماء سي علي[1,*]، سهام طرشاني[2]، بن يوسف خلف الله[3]
[1] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف (الجزائر)
[2] كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف (الجزائر)
[3] معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي آفلو(الجزائر)

SIALI Assma[1,*], TERCHANI Siham[2], KHALFFALLHA Benyoucef [3]
[1] Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Hassiba Benbouali University of Chlef (Algeria)
[2] Faculty of Economics, Commercial Sciences and Management Sciences, Hassiba Benbouali University of Chlef (Algeria)
[3] Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, Aflou University Center (Algeria)

تاريخ الاستلام (Received): 2021/10/14 ؛ تاريخ المراجعة (Revised): 2021/11/01 ؛ تاريخ القبول (Accepted): 2021/11/17

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور القاعدة الاستثمارية 49%_51% في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والصادرة منها خلال الفترة (2000_2019)، في ظل الاتهامات الموجهة لهذه القاعدة بتسببها في تفويت كثير من الفرص الاستثمارية على الاقتصاد الجزائري، بالنظر لرفض كثير من المستثمرين الأجانب صيغة الاستثمار المشترك، وهوما تسبب في تراجع التدفقات الاستثمارية الواردة والصادرة على حد سواء. وقد خلصت الدراسة إلى أن فرض القاعدة الاستثمارية 49%_51% هو جزء من المشاكل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأنها كانت بمثابة الشجرة التي تغطي الغابة بالنظر لعدد العراقيل والصعوبات المسجلة موازاة مع هذه القاعدة، ومن أمثلة ذلك مشكلات الفساد الإداري وصعوبة الحصول على العقار الصناعي وعدم إمكانية تحويل الأرباح إلى جانب كثير من التعقيدات القانونية والإجراءات البيروقراطية التي تثني _بدون شك_ رجال المال والأعمال الأجانب عن الاستثمار في مثل هذه الظروف، وهوما يجعلنا نجزم بأن إلغاء القاعدة 49%_51% هو فقط جزء من الحل، لأن الأمر يتطلب حصرا موضوعيا لكل المشاكل والصعوبات ومن ثم العمل على حلها.

الكلمات المفتاح : استثمار أجنبي مباشر ؛ استثمار مشترك ؛ تدفقات واردة ؛ تدفقات صادرة.
تصنيف JEL : F21 ؛ E22 ؛ K2

Abstract: This study aims to analyze the role of the investment rule 49%_51% in disrupting *inward and outward* investment *flows* to and from *Algeria during* the period (2000_2019), in light of the accusations against this rule of causing many investment opportunities to be missed on the Algerian economy, given the refusal of many foreign investors to the joint investment formula , And this is what caused the recession in investment flows, both inward and outward.The study concluded that the imposition of the investment rule 49%_51% is part of the problems that characterize foreign direct investment in Algeria, and that it was like a tree that covers the forest, considering the number of obstacles and difficulties recorded parallel to this rule.For example, problems of administrative corruption, difficulty in obtaining industrial property, and the inability to transfer profits,Besides many legal complications and bureaucratic procedures that certainly discourage foreign money and businessmen from investing in such conditions,Which is why we are certain that abolishing the rule 49%_51% is part of the solution, because it requires an objective survey of all problems and difficulties and then work to solve it.

Keywords: Foreign direct investment ; joint investment ; inward FDI flows ; outward FDI flows.
Jel Classification Codes : F21 ; E22 ; K2

* Corresponding author, e-mail: a.siali@univ-chlef.dz

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

I- تمهيد :

تتجه دول العالم اليوم _لاسيما النامية منها_ إلى ربط اقتصادياتها بالسوق العالمي، مدركة تماما لأهمية رؤوس الأموال الأجنبية في دعم النمو وإحداث التنمية، وفي هذا الإطار وتحقيقا لهذا المسعى يتراجع التوجه نحو التدفقات التي تأخذ شكل المديونية _التي أثقلت كاهل الدول النامية _ مقابل تزايد واضح في التحول نحو التدفقات التي تستند إلى عامل الملكية والقدرة على التحكم في المنشآت والمعدات والبنية الأساسية للمشروعات، وهوما يفسر ارتفاع التدفقات الخاصة ممثلة في قروض البنوك التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل المشاريع المختلفة بالدول المضيفة.

ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، حيث فاق في الأهمية التمويل من خلال البنوك باعتباره يوفر وسيلة استثمارية أكثر أمانا على عكس التدفقات المالية قصيرة الأجل أو تلك المنشئة للديون، وقد أتاح في المقابل آفاقا طويلة الأجل للمستثمرين الأجانب لتحقيق أرباح معتبرة من الأنشطة الإنتاجية التي نفذوا فيها مشاريعهم بصورة مباشرة، وبذلك أصبحت الدول تبحث عن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة لتحسين أدائها الاقتصادي ووسيلة لنقل التكنولوجيا وضمان تدفق رأس المال المادي ورفع كفاءة رأس المال البشري، وأصبح السعي إلى امتلاك عوامل جذب هذه الاستثمارات هو القاسم المشترك لسياسات الدول في السنوات الأخيرة.

لم تشكل الجزائر الاستثناء، وعملت على دعوة المستثمرين الأجانب للاستثمار داخل الدولة، ومنحت لهم الكثير من المزايا والتسهيلات قصد الاستفادة من خبراتهم الفنية والإدارية والإنتاجية والتسويقية، حيث تم العمل على منح إعفاءات ضريبية ومزايا استثمارية متعددة بغية جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة والتتابعية من خلال إعادة استثمار عوائد استثماراتها.

غير أن المتتبع لتطور قوانين الاستثمار في الجزائر يجد في مقابل كل هذه التسهيلات بعض الإجراءات التي يمكن أن تشكل عائقا للاستثمارات الأجنبية المباشرة وتكبح تطورها في الجزائر، منها ما ينص على عدم الترخيص للمستثمرين الأجانب بالتملك الكامل للمشاريع الاستثمارية حيث يتم العمل منذ عام 2009 بالقاعدة الاستثمارية 49%_51% فضلا عن تقييد تحويل أرباح هذه المشروعات لحساب مالكيها الأجانب في الخارج، وهوما قد يثني بعض المستثمرين الأجانب عن تنفيذ مشاريع في الجزائر في ظل هذه القيود، خاصة وأن الواقع يثبت أن الحصة الأكبر لهذه الاستثمارات تتركز في الدول ذات النهج الانفتاحي القائم على سياسات التحرير الاقتصادي، بناء على ذلك جاء قانون المالية لعام 2020 لإلغاء العمل بقاعدة الشراكة والإبقاء عليها بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية فقط.

I.1- إشكالية الدراسة : تركز هذه الدراسة على متابعة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بعد عشر سنوات من تطبيق القاعدة الاستثمارية 49_51%، ومدى تناسبها مع الظرف الراهن. وعليه وبناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى ترتبط مشكلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق القاعدة الاستثمارية 49%_51%؟

I.2- فرضيات الدراسة : وللإجابة على هذه التساؤلات وضعت **الفرضيات** التالية:

- يعتبر فرض القاعدة الاستثمارية 49%_51% شكلا من أشكال المحافظة على السيادة الوطنية وحماية للاقتصاد الوطني.
- اشتراط القاعدة الاستثمارية 49%_51% يتسبب في تعطيل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة عملا بمنطق المعاملة بالمثل.
- القاعدة الاستثمارية 49%_51% جزء من مشكلات انتكاسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وإلغاؤها جزء من الحل.

I.3- محاور الدراسة : لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تناول هذا الموضوع عبر ثلاثة محاور :

- مفاهيم ومرتكزات أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وامتيازاته.
- رصد وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة وعلاقة القاعدة الاستثمارية 49%_51% بنتائج التقييم.

I.4- أهمية الدراسة : تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال :

- تأييد المستثمرين المحليين لتطبيق القاعدة الاستثمارية 49%_51% لحماية الاقتصاد الوطني ورفضها في المقابل من طرف المستثمرين الأجانب.
- بقاء نسبة كبيرة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رهينة تطبيق القاعدة الاستثمارية 49%_51%.

I.5- أهداف الدراسة : تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- الإحاطة بجهود الجزائر لتوفير عوامل الجذب لتجاوز العقبات أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية.
- وضع القاعدة الاستثمارية 49%_51% في ميزان التقييم بين دورها في حماية الاقتصاد الوطني من جهة وتعطيلها لمشاريع الاستثمارات الأجنبية الوافدة والصادرة من جهة أخرى.
- تسليط الضوء على العراقيل والصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب في الجزائر.
- النظر فيما إذا كان إلغاء القاعدة الاستثمارية 49%_51% حلا لعلاج مشاكل الاستثمار في الجزائر.

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

I.5.1- الدراسات السابقة :

- دراسة (**محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، 2007**) بعنوان **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي:** هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أزمة العقار في الجزائر بمختلف أنواعه سواء كان فلاحيا أو صناعيا أو تجاريا أوما إلى ذلك ودوره في جلب المستثمرين الأجانب وتنمية الاستثمار الأجنبي. وتوصلت الدراسة إلى أن كثرة القوانين وعدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة من التسعينات وبعدها هو المسبب الرئيسي لإشكالية العقار في الجزائر وأن تقنين جديد للعقار مزود بقوانين ردعية ومرن مع كل التحولات، سيعمل دون شك للحد من هذه الإشكالية، ليصبح من أهم العوامل المساعدة على قيام الاستثمارات.
- دراسة (**البشير سي عفيف، 2015_2016**) بعنوان **عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر _دراسة حسب نموذج الجاذبية_:** شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والمتغيرات الكمية حسب نموذج الجاذبية وتوضيح أثر هذه العوامل على مناخ الاستثمار في الجزائر. وقد خلصت الدراسة إلى أنه بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، والتي تعتبر من ضمن العوامل الأساسية ضمن مناخ الاستثمار، إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة، كما أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له مازال يحتاج إلى التحسين.
- دراسة (**حميد سلطاني، 2020**) بعنوان **الاستثمار الأجنبي في الجزائر من قاعدة الشراكة 49/51 إلى القطاعات الاستراتيجية:** هدفت الدراسة إلى التحليل والبحث في مختلف مراحل تطبيق قاعدة الشراكة الدنيا إلى غاية إلغائها ومدى فعاليتها في جذب الاستثمارات الأجنبية. وقد خلصت الدراسة إلى وجود عدة عوامل دفعت المشرع الجزائري إلى إلغاء العمل بقاعدة الشراكة بموجب قانون المالية لعام 2020، وإبقائها فقط بالنسبة للقطاعات الاستراتيجية، أراد المشرع من خلال ذلك بعث رسالة قوية للمستثمرين الأجانب، إذ من المهم رفع القيود على الاستثمار لجذب استثمارات أجنبية، ومعه نقل التكنولوجيا وتحقيق الفعالية في التسيير.

II - مفاهيم ومرتكزات أساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر :

تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر منذ تسعينات القرن العشرين في تحريك اقتصادات الدول المضيفة وتعجيل نموها، حيث عملت الشركات متعددة الجنسيات على البحث عن الفرص الاستثمارية المتاحة في اقتصادات تلك الدول، لاسيما القريبة من مصادر الطاقة والمواد الأولية، والمتميزة بالاستقرار السياسي والاقتصادي، الأمر الذي جعل البيئة ملائمة للاستثمار فيها.

II.1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

لم يُعرف مصطلح الاستثمار الأجنبي قبل ثلاثينيات القرن العشرين، إذ كان يطلق عليه مصطلح "الاستثمار الدولي". حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي نشاطا اقتصاديا يقوم به مستثمر (فرد/منظمة) بتحويل بعض الأصول (أموال/ تكنولوجيا/ نظم إدارة/ تسويق) من الدولة التي ينتمي إليها إلى دولة أخرى بغرض استثمار هذه الأصول لتحقيق عائد مالي مناسب، وتعرف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر بدولة المنشأ أو الدولة الأم أو الدولة المصدرة، بينما تعرف الدولة التي يتم داخل حدودها بالدولة المستقبلة أو الدول المضيفة للاستثمار.[1]

إن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو أمر منصوص عليه بوضوح في قانون كل دولة تهدف إلى جذب واستمالة المستثمرين الأجانب، كما أنه يعرف في اتفاقيات الاستثمار التي تعقد بين الدولة المضيفة ودولة المستثمر الأجنبي. وفي هذا الإطار تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه "فئة من الاستثمارات عبر الحدود التي يقوم بها كيان مقيم في اقتصاد واحد (المستثمر المباشر) بهدف إقامة مصلحة دائمة في المؤسسة (مؤسسة الاستثمار المباشر) المقيمة في اقتصاد آخر."[2] وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، مع درجة كبيرة من التأثير على إدارة هذا الأخير.[3]

من جهته يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه ذلك الذي يمتلك فيه المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة، وبذلك يختلف[4] عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي من دون التحكم في إدارتها، مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.[5]

وقد أضاف (**PARKER**) أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، وقد عرفه كذلك بأنه شراء موجودات أجنبية مع امتلاك الحق في إدارتها.[6]

وعلى الرغم من تعدد التعريفات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها تتفق على أنه امتداد لنشاط يزاوله المستثمر الأجنبي من الدولة الموطن (الأم) إلى الدولة المضيفة الأجنبية، مع الحق في السيطرة على هذا النشاط من خلال ملكية كاملة أو جزئية للمشروع المقام، حيث تكون هذه الملكية كافية ليمارس المستثمر المباشر درجة من الرقابة الإدارية عليه.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

هذا ويتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقات رأس المال من قبل المستثمرين المباشرين: رأس المال المستثمر، العوائد المعاد استثمارها والاقتراض الصافي للمشروع. كما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر جانبين رئيسيين: جانب مالي يمثل تدفق رؤوس الأموال وانتقالها من بلد لآخر، وجانب تنموي يعبر عنه بانتقال الموارد الإنتاجية والتكنولوجية للبلدان المضيفة.[7]

II.2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

يمكن الاستثمار الأجنبي المباشر الشركات الأجنبية من السيطرة الاقتصادية على غالبية المصادر المحلية في مختلف دول العالم، مما يمكنها من إنتاج المواد الأولية والسيطرة على المواد المصنعة ذات التكنولوجيا المتقدمة، وهذا بالنسبة للاستثمارات الصناعية والخدمات على حد سواء. وتثبت التجارب المختلفة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع هامة للدول المضيفة، ومن تلك المنافع نذكر:

- تأمين إيرادات كبيرة من العملات الأجنبية يستفاد منها في تمويل برامج استثمارية جديدة تخدم خطط التنمية في الدول المضيفة.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على التكنولوجيا الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات، فضلا عن أساليب الإدارة الجديدة.
- نقل الخبرات الإدارية والتكنولوجيا الإنتاجية إلى الدول المضيفة.
- استثمار الموارد البشرية غير المستغلة من خلال توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن المساعدة في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول المضيفة عن طريق نقل المعرفة والخبرات والمهارات من الشركات الأجنبية لدعم الموارد البشرية داخل الدولة.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمواد الأولية داخل الدولة.
- زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المضيفة، باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للضرائب بالنسبة لهذه الدول.
- تعزيز المنافسة بين الشركات المحلية وتشجيعها على تحسين جودة السلع والخدمات المقدمة للأسواق المحلية وخفض الاحتكار.
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين فرص التصدير وتقليص الواردات.
- تعزيز فرصة اندماج اقتصاديات الدول المضيفة في الاقتصاد العالمي، من خلال تدعيم التحول من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق.

هذا ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة حقيقية للثروة المتراكمة كونه يؤدي إلى زيادة رأس المال في صورة وحدات صناعية أو إنتاجية، حيث يترتب عنه زيادة في مقدار الأصول التي تضاف إلى اقتصاد الدولة عند استخدامه في خلق رأس مال جديد ومنتج.

II.3- خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :

تسعى الدول النامية إلى جذب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنظر للخصائص التي يتميز بها والنتائج التي تترتب عنه، وكذا تأثيره على الاستثمار المحلي بشكل أقوى من تأثير القروض والاستثمار المحفظي، وفيما يلي نذكر بعض هذه الخصائص:[8]

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يُقْدِم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع، وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية، ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير، خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ.
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته سعيا وراء الربح والفائدة، وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

II.4- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر :

إذا نظرنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مشروعات يمتلكها أو يقيمها أو يديرها المستثمرون الأجانب (أو الشركات متعددة الجنسيات)، عن طريق الملكية الخاصة والكاملة لمشروع ما أو فرع من الفروع أو الشركات المنتسبة أومن خلال الاستثمار المشترك مع رأس المال الوطني المضيف، والذي يعطي له حق الإدارة بالإضافة إلى إقامة مشروعات إنتاجية جديدة أو استثمارات إحلالية في المشروعات القائمة[9]، فإنه

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

تتبين صورتان أساسيتان يمكن أن يأتي عليهما الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على أولويات الدولة المضيفة والقوانين المنظمة لعمليات الاستثمار فيها والمزايا التي تمنحها إضافة إلى مصالح المستثمر الأجنبي وأهدافه. نبرز فيما يلي صور الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. **الاستثمار المشترك (الثنائي):** وهومن أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي _الخاص والحكومي أو الاثنين معا_ المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطرة السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم ومصادرة وخلافه، فضلا عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.[10] وبذلك يكون الاستثمار المشترك استثمارا مباشرا على أساس ملكية مشتركة يتم فيه تقاسم الموارد والتكاليف والمخاطر بنسب متفق عليها بين الشريكين الأجنبي والمحلي. في المقابل تتحمل الشركات الدولية في هذا النوع من المشروعات مخاطرة تتوافق مع نسبة مساهمتها في الملكية، حيث تختلف هذه الأخيرة من واحدة لأخرى ومن بلد لآخر، لكن المتعارف عليه بأن النسبة المملوكة للشركة الدولية تتراوح بين 25_49%، وفي بعض الحالات قد تصل إلى 75%...وفي العادة فإن الطرف الأجنبي يساهم في تقديم التكنولوجيا المتطورة والأساليب الإدارية والتسويقية المتقدمة، بينما يساهم الشريك المحلي في خبرته بالبيئة الداخلية ومعرفته بطبيعة المنافسة والأسواق المحلية والقدرات الشرائية للمستهلكين، وقيامه بتأمين الموافقات والتراخيص المطلوبة من الأجهزة الحكومية في بلده لإنشاء المشروع.[11]
2. **الاستثمار في صورة شركات متعددة جنسيات:** تعتبر هذه الصورة من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، حيث تمثل الشركات متعددة الجنسيات أكثر من 80% من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل، ذلك أن لها فروعا متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز هذه الشركات بكبر حجم إنتاجها وتنوعه وباحتكارها للأساليب التكنولوجية الحديثة، وسيطرتها الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية مثل الحاسبات الإلكترونية وبعض الآلات الصناعية، فضلا عن نشاطها في مجال الصناعات الاستخراجية بالدول النامية لإنتاج المواد الأولية خصوصا في القطاع النفطي، إلى جانب استثمارها في قطاعي الزراعة والخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة وغيرها.

ورغم أن هذا الشكل يعد أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات، إلا أن كثيرا من الدول النامية تتردد في الترخيص لهذه الشركات بالتملك الكامل للمشروع تجنبا لفرض نفوذها الاقتصادي والسياسي فيها، كسيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة، وما يمكن أن يترتب عليه من آثار سلبية في حال تعارضت مصالح الطرفين.

III - القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وامتيازاته :

بهدف تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار قامت الجزائر بسن نصوص قانونية ووضع قواعد إجرائية تضمنت تحفيزات وتسهيلات ومزايا وضمانات تم منحها للمستثمرين الأجانب، فضلا عن حزمة إصلاحات مست الاقتصاد الوطني، بغية استقطاب مزيد من الشركات الأجنبية الجديدة وتوسيع الشركات المستثمرة فعليا.

1.III - استعراض القوانين المؤطرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

عملت الجزائر على سن حزمة من القوانين والتشريعات المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي المباشر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، حاولت من خلالها مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في البلاد، تضمنت هذه القوانين تسهيلات لصالح المستثمرين الأجانب قصد توفير مناخ استثماري جذاب، حيث تحدد الالتزامات وتوضح الحوافز والضمانات وفرص ومجالات الاستثمار، فيما يلي نتطرق لأهم القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والصادرة منذ بدء التوجه نحو اقتصاد السوق في الجزائر:

1. **قانون النقد والقرض 90_10:** إن قانون النقد والقرض 90_10 الصادر في 14 أفريل 1990 ليس قانون استثمار وإنما يتعلق بتفعيل السياسة النقدية في البلاد، إلا أنه تضمن جملة من القوانين التنظيمية التي تعمل على توجيه الاقتصاد الوطني نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشرا وصريحا، من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بناء على مجموعة من المبادئ التي تسمح للأجانب بمزاولة أنشطتهم الاستثمارية في الجزائر، نذكرها فيما يلي:

- حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة بعد تأشيرة بنك الجزائر، وذلك 60 يوما من تقديم الطلب، وضمانات ضد إجراء المصادرة، حيث نصت المادة 183 على أنه: "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتحويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني." فقد حدد القانون كيفية إجراء هذه التمويلات مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني.
- حدد هذا القانون قطاعات يكون الاستثمار فيها حكرا على الدولة والهيئات التابعة لها، مع وضع شروط لتدخل رأس المال الخاص.
- إلغاء قانوني (82_13) (83_13) اللذين حددا نسبة الشراكة المختلطة (51%، 49%) ومنه فتح المجال لكل أنواع مساهمات رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الوطني.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

- تبسيط عملية قبول عروض الاستثمارات، حيث أسندت لمجلس النقد والقرض مهمة إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة، حيث يقدم الطلب إلى المجلس ثم يثبت في الملف خلال شهرين، كما أعطى القانون المستثمرين الأجانب الحق في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة وقوع خلافات بينهم وبين المستثمرين المحليين.

هذا وقد لعب البنك المركزي في ظل هذا القانون دور هيئة الاستثمار، باستقباله للملفات ودراستها وحرصه على ضمان حقوق المستثمرين بالسهر على تطبيق القوانين.

2. **قانون الاستثمار 93_12:** تضمن قانون النقد والقرض بعض المبادئ المتعلقة بمعالجة ملف الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنه ظل بدون نص واضح إلى غاية 05 أكتوبر 1993 تاريخ صدور أول قانون يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث كان يهدف أساسا إلى توسيع مشاركة رأس المال الخاص المحلي والأجنبي لإنجاز برامج الاستثمار التي تحقق الأولويات التي حددتها الدولة، والخاصة بخلق فرص العمل وترقية الصادرات خارج المحروقات وإشباع الحاجيات الأساسية للسوق الوطنية، مما يمكن من تقليص درجة التبعية للأسواق الخارجية.

ويقوم هذا القانون على المبادئ التالية:

- مبدأ المساواة في معاملة المستثمرين الأجانب والمحليين من حيث الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار.
- تبسيط وتسهيل إجراءات عملية الاستثمار بتخفيف تعقيدات إجراءات الموافقة الموجودة من قبل.
- تقديم امتيازات ضريبية وجمركية مع ضمان عدم تطبيق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا المرسوم، إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- أجاز القانون للمستثمرين الأجانب عرض أي نزاع يطرأ بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية على المحاكم المختصة، إلا إذا أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تتعلق بالصلح والتحكيم أو اتفاق خاص ينص على شرط التحكيم أو يسمح للأطراف بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص.
- إنشاء وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات **(APSI)** في شكل شباك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث تشرف هذه الهيئة على دعم وتوجيه المستثمرين ومتابعتهم والقيام بالدراسات وبحث واستغلال فرص التعاون في المجالات التقنية والمالية، وتنظيم الندوات والملتقيات وإصدار المطبوعات للتعريف بفرص الاستثمار.

يذكر أن أحكام هذا المرسوم تتعلق بالاستثمارات الجاري إنجازها أثناء صدوره أو تلك التي شرع في استغلالها في غضون الخمس سنوات السابقة له والاستثمارات الجديدة المنجزة بعد صدوره، كما حدد إنجاز الاستثمار بأجل أقصاه ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ قرار منح الامتيازات.

3. **الأمر 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار:** تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي 01_03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، وقد حدد هذا الأمر النظام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز و/أو الرخصة.[12] وقد نصت المادة 4 من هذا الأمر والمعدلة من الأمر رقم 06_08 على أن تنجز الاستثمارات في حرية تامة وتستفيد بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين المعمول بها.

وجاء في المادة 4 مكرر متممة من الأمر رقم 09_01 ومعدلة من الأمر رقم 10_01 والقانون رقم 11_16 والقانون رقم 12_12 والقانون رقم 13_08 النص على أن تستوفي الاستثمارات الأجنبية الشروط التالية:

- أن تخضع الاستثمارات الأجنبية قبل إنجازها إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- عدم إمكانية إنجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، ويقصد بالمساهمة الوطنية جمع عدة شركاء.
- يتعين على الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة قيام المشروع.
- توضع _ما عدا في حالة خاصة_ التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة باللجوء إلى التمويل المحلي، باستثناء تشكيل رأس المال.

وقد نصت المادة 7 المعدلة من الأمر رقم 06_08 والأمر رقم 09_01 على أن تتولى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمة تفعيل معالجة طلبات المزايا بالنسبة للاستثمارات التي تمثل أهمية للاقتصاد الوطني، مع ضمان حق الطعن بالنسبة للمستثمرين الذين يرون أنهم غبنوا بشأن الاستفادة من المزايا. وموازاة مع الامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمرين بناء على هذا الأمر أكدت المادة 33 المعدلة من الأمر رقم 06_08 أنه في حالة عدم احترام الالتزامات المنصوص عليها أو الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون، تسحب المزايا الجبائية والجمركية وشبه الجبائية والمالية، وتصدر الوكالة مقرر السحب.

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

4. **قانون 16_06 المتعلق بترقية الاستثمار:** صدر هذا القانون في 03 أوت 2016، ويهدف إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات قصد الاستفادة من المزايا المقررة في هذا القانون، شرط أن تخضع هذه الاستثمارات قبل إنجازها للتسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

يجسد التسجيل بشهادة تسلم للمستثمر تمكنه من الحصول على المزايا التي له الحق فيها لدى كل الإدارات والهيئات المعنية (المادة 8)، كما نصت المادة 11 أن للمستثمر الذي يرى أنه غبن من إدارة أو هيئة مكلفة بتنفيذ القانون أو كان موضوع إجراء سحب أو تجريد من الحقوق الطعنُ أمام لجنة مختصة دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهة القضائية المختصة.

بموجب هذا القانون يستفيد المستثمرون الأجانب زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية من مزايا بعنوان مرحلتي الإنجاز والاستغلال، كما أن هذه المزايا لا تلغي التحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لفائدة النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية، وفي حال وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة فإنها لا تطبق معا وإنما يستفيد المستثمر من التحفيز الأفضل.[13] أما الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني فإنها تستفيد من مزايا استثنائية.

تخضع الاستثمارات المستفيدة من المزايا الممنوحة للمتابعة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار من خلال مرافقة ومساعدة المستثمرين، وكذا جمع المعلومات الإحصائية المختلفة عن تقدم المشروع، حيث يكون المستثمر ملزما بتقديم تلك المعلومات. وتجدر الإشارة أن منح المزايا لفائدة الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق 5 مليار دج يخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار.

5. **قانون رقم 19_14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020:** نصت المادة 109 من هذا القانون على إلغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49_51%، والإبقاء عليها فقط بالنسبة للأنشطة التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني. وجاء في نص المادة: "ترتبط ممارسة أنشطة إنتاج السلع والخدمات التي تكتسي طابعا استراتيجيا بالنسبة للاقتصاد الوطني، بتأسيس شركة خاضعة للقانون الجزائري يحوز المساهم الوطني المقيم نسبة 51% على الأقل من رأسمالها."[14]

2.III- المزايا والضمانات الممنوحة ضمن قوانين الاستثمار في الجزائر :

حرصا منها على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار ودعما لعوامل الجذب عملت الجزائر على منح مزايا وضمانات جبائية، ضريبية وجمركية قصد استمالة المستثمرين لاسيما الأجانب منهم.

1. **المزايا الممنوحة ضمن قوانين الاستثمار في الجزائر:** تضمن القانون 16_09 المتعلق بترقية الاستثمار مزايا وإعفاءات وتخفيضات ضريبية، وذلك حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تأتي هذه المزايا على ثلاثة مستويات:

أ. **المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:** وهنا نميز بين المشاريع الاستثمارية المنجزة في الشمال وتلك المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، كما يأتي بيانه:

❖ **بالنسبة للمشاريع المنجزة في الشمال:** نصت المادة 12 من القانون 16_09 على استفادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات من عدة مزايا تضاف إلى الحوافز الجبائية وشبه الجبائية والجمركية المنصوص عليها في القانون العام، وهذا خلال مرحلتي إنجاز الاستثمار والاستغلال، كما هو موضح فيما يلي:[15]

✓ **مرحلة الإنجاز:** يبدأ سريان أجل إنجاز الاستثمارات من تاريخ تسجيلها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويدون في شهادة تسلم للمستثمر تمكنه من الحصول على مزايا الإنجاز المنصوص عليها في القانون، وتتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.
- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء لمدة 10 سنوات على الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

✓ **مرحلة الاستغلال:** بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، يستفيد لمدة ثلاث سنوات من المزايا التالية:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

❖ **بالنسبة للمشاريع المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة:** نصت المادة 13 من القانون 16_09 على استفادة الاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة من عدة مزايا، وهذا خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، كما هو موضح فيما يلي:[16]

✓ **مرحلة الإنجاز:** زيادة على المزايا المذكورة في مرحلة الإنجاز في المادة 12 من القانون 16_09 تستفيد الاستثمارات المعنية من المزايا التالية:

- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل إنجاز مشاريع استثمارية.

✓ **مرحلة الاستغلال:** يستفيد المستثمر من الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ومن الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، وذلك لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال، والمحدد في محضر المعاينة الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر.

أ. المزايا الإضافية لفائدة النشاطات ذات الامتياز و/ أو المنشئة لمناصب الشغل: نصت المادة 16 من القانون 16_09 على نوعين من المزايا الإضافية:

- يتعلق النوع الأول بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المنشأة بموجب التشريع المعمول به لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية، هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في قانون ترقية الاستثمار، حيث يتم في هذه الحالة تطبيق التحفيز الأفضل والأكثر تشجيعا.
- يتعلق النوع الثاني بالاستثمارات التي تنشئ أكثر من 100 منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الاستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، حيث تستفيد من مدة إعفاء جبائي يقدر بخمس سنوات على مرحلة الاستغلال.

ب. المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني: نصت المادة 18 من القانون 16_09 على المزايا الاستثنائية التي تستفيد منها الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني، والتي يتم إعدادها عن طريق التفاوض بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والتي تتضمن ما يأتي:[17]

✓ **مرحلة الإنجاز:** تتضمن هذه المرحلة التحفيزات التالية:

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز.
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد والمكلفين بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير، وذلك بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار.

✓ **مرحلة الاستغلال:** تتضمن هذه المرحلة التحفيزات التالية:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال المذكورة في المادة 12 من القانون 16_09 لفترة يمكن أن تصل إلى عشر سنوات.
- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار ولمدة لا تتجاوز خمس سنوات لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم، بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة.
- تستفيد من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.

2. الضمانات الممنوحة ضمن قوانين الاستثمار في الجزائر: يستفيد المستثمرون الأجانب بقوة القانون من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها، ومن أهم تلك الضمانات نذكر:[18]

- يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم.
- لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا، على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على هذا الاستيلاء تعويض عادل ومنصف.

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر أو يكون بسبب إجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه، للجهات القضائية الجزائرية المختصة إقليميا، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أوفي حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص.
- يستفيد من ضمان تحويل رأس المال المستثمر والعائدات الناجمة عنه، الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام، ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع.
- تقبل كحصص خارجية إعادة الاستثمار في الرأسمال للفوائد وأرباح الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل.
- يتضمن ضمان التحويل أيضا المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل وتصفية الاستثمارات ذات المصدر الأجنبي، حتى وإن كان مبلغها يفوق رأس المال المستثمر في البداية.

IV- رصد وتقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة وعلاقة القاعدة الاستثمارية 49%_51% بنتائج التقييم :

تنص القاعدة الاستثمارية 49_51% على أن تتم الاستثمارات الأجنبية في إطار شراكة مع طرف محلي بنسبة 51% على الأقل، والتي يرى فيها البعض عائقا يحول دون تحقيق الأهداف المسطرة، فيما يراها آخرون دعما مهما للسيادة الوطنية. ومن هذا المنطلق نقوم برصد ومتابعة التدفقات الاستثمارية الوافدة إلى الجزائر والصادرة منها قبل الأخذ بهذه القاعدة وبعده.

1.IV- رصد ومتابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000_2019):

في إطار الجمع بين ثنائية تحسين بيئة الأعمال وتطوير مناخ الاستثمار من جهة وحماية الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، قامت الجزائر بفرض الصيغة الثنائية (المشتركة) للاستثمارات الأجنبية، وذلك عن طريق اشتراط العمل وفق القاعدة الاستثمارية 49%_51%، والتي تفرض مشاركة طرف جزائري بحد أدنى يبلغ 51% وهذا منذ عام 2009. نستعرض في (**الشكل رقم 1** والذي يوافق معطيات **الجدول رقم 1**) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2000_2019)، والذي يوضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر شهدت مع بداية فترة الدراسة ارتفاعا كبيرا بنسبة 297.4% حيث انتقلت من 0.28 مليار دولار عام 2000 إلى 1.113 مليار دولار، حيث تزامن هذا الارتفاع مع صدور القانون 03_01 وما تضمنه من إجراءات تحفيزية وضمانات مقدمة للمستثمرين الأجانب والمحليين. لتتراجع عام 2002 إلى 1.065 مليار دولار وذلك إثر تداعيات هجمات 11 سبتمبر 2001 وما نتج عنه من مخاوف لدى الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في المنطقة العربية، ورغم هذا التراجع المسجل حازت الجزائر المرتبة الأولى للدول المضيفة بالنسبة لبلدان المغرب العربي والمرتبة الثالثة إفريقيا. هذا الأداء المتميز كان نتيجة القيام ببعض الاستثمارات الاستراتيجية بما فيها المحروقات، انفتاح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال قانون رقم 03_2000 المؤرخ في 05 أوت 2000، والذي نتج عنه بيع الجزائر للرخصة الثانية للهاتف النقال للمتعامل الأجنبي (**أوراسكوم تيليكوم**) بتاريخ 21 جويلية 2001 بمبلغ 737 مليون دولار، إلى جانب خصخصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة (**إسبات**) الهندية.

مستوى هذا الأداء يتضح أكثر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الانخفاض الكبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قارة أفريقيا عام 2002، حيث قدر بمبلغ 11 مليار دولار بعد أن كان قد بلغ 19 مليار دولار خلال 2001 نتيجة عمليات الاندماج والتملك التي تمت في كل من أفريقيا الجنوبية والمغرب[19]، وهكذا فإن هذا الارتفاع ليس نابعا من تحسين مناخ الاستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزء منه، والدليل على ذلك انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2003 إلى 0.638 مليار دولار بنسبة 40.10% عن عام 2002، ويعود ذلك إلى انخفاض المشاريع الأجنبية في قطاع الطاقة الذي يعتبر أكثر القطاعات استقطابا للاستثمارات الأجنبية. في حين ارتفع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر عام 2004 بمعدل 38.25% بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الكويتية (**الوطنية للاتصالات**) في 2 ديسمبر 2003، من خلال عرضها الرابح الذي قدر بـ 421 مليون دولار، مما يؤكد الأثر الضعيف للحوافز الضريبية في جذب المستثمرين الأجانب، خاصة وأن معظمها يمنحها الأمر 03_01 ضمن النظام الاستثنائي.

لترتفع مجددا في السنوات المقبلة لتبلغ عام 2006 أزيد من 1.8 مليار دولار بنسبة 64.87% مقارنة بعام 2005، وذلك على الرغم من إنهاء الجزائر معظم الملكيات الأجنبية في صناعات النفط والغاز، حيث ساهمت في المقابل سياسات الانفتاح على العالم الخارجي وبرامج الإصلاح في تدفق الاستثمارات إليها، وقد شملت الخطوات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر بشكل رئيسي التخفيضات الضريبية.[20]

وفي عام 2007 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر بما نسبته 7.67% لتبلغ 1.7 مليار دولار، لترتفع عام 2008 بمعدل 50.96% لتبلغ 2.6 مليار دولار، وتواصل هذا الارتفاع إلى 2.7 مليار دولار عام 2009 بسبب دخول مشاريع في قطاعي

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

البتروكيماويات وتحلية المياه مرحلة الإنجاز. تزامن ذلك مع الأزمة المالية العالمية، حيث أشار التقرير الذي أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، إلى أن الأزمة العالمية قد غيرت خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث شهدت حصة الدول النامية والاقتصادات الانتقالية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا شديدا لتصل إلى 43% من الإجمالي العالمي عام 2008 وبقيمة بلغت 735 مليار دولار منها 620.7 مليار دولار للدول النامية و114.3 مليار دولار للدول المتحولة.[21]

غير أنه يلاحظ حدوث هبوط نسبي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2010 إلى نحو2.3 مليار دولار، كمحصلة للتغيرات التشريعية المتحفظة بشأن نسب مشاركة الجزائريين في رؤوس أموال الشركات، حيث انتهجت الحكومة لوائح جديدة تحكم التعامل مع الاستثمارات الأجنبية شملت تحديد نسبة 49% كحد أعلى لحصة الشريك الأجنبي في الشركات التي تعمل في إنتاج السلع والخدمات في السوق المحلي، وهذا وفق قانون الموازنة التكميلية رقم 01_09 الصادر بتاريخ 22 جويلية 2009.[22]

وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر قد شهدت تذبذبا خلال الفترة (2011_2014)، حيث ارتفعت بشكل طفيف عام 2011 إلى حوالي 2.6 مليار دولار لتصنف بذلك في المرتبة الأولى بالنسبة لدول شمال إفريقيا، ثم تراجعت إلى ما يقارب 1.5 مليار دولار عام 2012، وهذا راجع لفرض قاعدة 49_51% على الاستثمارات الأجنبية (تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والتي تنص على أن للمستثمر الوطني الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع أي شريك أجنبي، كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع، بالإضافة إلى عدم إمكانية المستثمر الأجنبي في استرجاع رأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.[23] وقد أكد الخبير الاقتصادي (ربيع صابري) مدير المكتب الألماني الجزائري للدراسات لمجلة "الأبحاث الاقتصادية" أن المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم والذين كانوا يرغبون في استثمار أموال ضخمة في الجزائر على غرار شركة "إعمار" و"القدرة" و"جراند" تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على قاعدة 49_51%.[24]

وفي عام 2013 ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر إلى حوالي 1.7 مليار دولار، محتلة بذلك المرتبة الرابعة عربيا كأكبر دولة مستقبلة للاستثمارات الأجنبية، وهذا حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في تقريرها السنوي لمناخ الاستثمار (2013_2014). غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة تراجعت بحدة عام 2015 مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها 0.584 مليار دولار، ما يمثل نحو18% من إجمالي التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية خلال تلك السنة، عقب الصدمة النفطية عام 2014.

وفي عام 2017 شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر تراجعا بنسبة 24.72% من 1.6 مليار دولار عام 2016 إلى 1.2 مليار دولار عام 2017، لترتفع عام 2018 بمعدل 22.24%، حيث بلغت 1.5 مليار دولار، وذلك بفضل ارتفاع الاستثمار في قطاعات النفط والغاز نتيجة الأحكام الجديدة المقترحة آنذاك في قطاع المحروقات، والتي تهدف إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، حسب ما جاء في تقرير لندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (كنوسيد)، وقد أشارت المنظمة الأممية إلى أن قطاع السيارات ساهم أيضا في الارتفاع المسجل عام 2018، وهذا عقب دخول مصنع التركيب الصيني حيز الخدمة والذي فاقت قيمة استثماره 100 مليون دولار، كما وافق المجلس الوطني للاستثمار على بناء مصانع تركيب في الجزائر للمصنعين الكوري الجنوبي (هيونداي) والأمريكي (فورد). وقد استقرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2019 عند ما يقارب 1.4 مليار دولار، بما يعادل 10% فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمنطقة شمال إفريقيا، ويمكن تفسير ذلك بالعديد من العراقيل التي تعيق الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، منها: مناخ الأعمال، نظام تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج والقاعدة الاستثمارية 49%_51%.

2.IV- رصد ومتابعة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر خلال الفترة (2000_2019):

نستعرض في (**الشكل رقم 2** والذي يوافق معطيات **الجدول رقم 2**) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر خلال الفترة (2000_2019)، وذلك استنادا إلى قاعدة بيانات صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) الصادرة شهر جوان 2019، حيث يوضح هذا الشكل أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر تراجعت عام 2001 بنسبة 32.12% من 0.0137 مليار دولار عام 2000 إلى 0.0093 مليار دولار، لتشهد عام 2002 قفزة بنسبة 960.22% مسجلة قيمة بلغت 0.0986 مليار دولار، لتصل خلال عام 2004 إلى 0.253 مليار دولار مرتفعا عن 0.028 مليار دولار عام 2003 بزيادة قدرها 795.76%، لتتراجع بحدة وتسجل تدفقات سلبية عام 2005 بلغت قيمتها 0.020 مليار دولار.

وفي عام 2007 بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر 0.1506 مليار دولار مرتفعا عن 0.034 مليار دولار المسجل عام 2006، أي بارتفاع مقداره 342.94%، إذ وخلال عام 2007 ظلت الدول النامية تكتسب أهمية كمصدر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الصادرة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره 253 مليار دولار، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية.[25]

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

وكنتيجة أساسية لتأثير الركود الاقتصادي خلال عام 2009 إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر تراجعا بنسبة 32.45% لتصل إلى 0.2148 مليار دولار مقابل 0.318 مليار دولار عام 2008، ويعزى هذا التراجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض ملحوظ في قيمة عمليات الاندماج والاستحواذ عبر الحدود، نتيجة لنزوع الشركات المستثمرة في المنطقة إلى تجنب مخاطر الاستثمار في الخارج جراء الأزمة العالمية.[26]

وفي عام 2011 بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر 0.5335 مليار دولار مرتفعة عن 0.2205 مليار دولار عام 2010 وذلك بنسبة 58.67%. لتتراجع بحدة سنوات 2012، 2013، 2014 مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها (0.041 مليار دولار)، (0.268 مليار دولار) و(0.018 مليار دولار) على التوالي. لتعود التدفقات الصادرة إلى إيجابياتها عام 2015 مسجلة قيمة قدرها 0.103 مليار دولار. وفي عام 2017 تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الجزائر مسجلة تدفقات سلبية بلغت قيمتها 0.0035 مليار دولار، لتشهد قفزة ملحوظة عام 2018 مسجلة قيمة بلغت 0.88 مليار دولار، وهو أعلى مستوى سجل خلال فترة الدراسة، وهوما صنف الجزائر في المرتبة الثالثة على الصعيد الإفريقي من حيث الاستثمارات في الخارج بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا، غير أنها تراجعت بشكل حاد عام 2019 لتبلغ حوالي 0.083 مليار دولار فقط.

3.IV- القاعدة الاستثمارية 49%_51% جزء من المشكلة وإلغاؤها جزء من الحل :

عبرت الجزائر عن استعدادها لانتهاج سياسة الباب المفتوح لاستقطاب التدفقات الاستثمارية طويلة الأجل، صاحب ذلك رغبة عالية لدى المستثمرين الأجانب لتحقيق أعلى العوائد لاستثماراتهم، غير أن مناخ الأعمال والاستثمار لا يسمح بذلك، بالنظر لوجود الكثير من العراقيل التي انعكست على ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الوطني، وأدت لاحقا إلى ثني المستثمر الأجنبي عن الاستثمار في الجزائر، حيث يبدو عدم توافق واضح بين فرص وإمكانيات الاستثمار في الجزائر ومستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، والواقع أن القاعدة الاستثمارية 49_51% هي جزء بسيط من مجموعة المشاكل التي يواجهها المستثمرون الأجانب في الجزائر نذكر أهمها فيما يلي:

1. **ضعف مستوى البنية التحتية:** تلعب البنية التحتية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن ضعفها في الجزائر وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين حال دون استمالتهم، ومثال ذلك ضعف شبكة الإنترنت وتهالك شبكة الطرق والسكك الحديدية.
2. **المشاكل المصرفية:** تعد البنوك الجهة الممولة للمؤسسات المستثمرة لتمكينها من مزاولة نشاطها، غير أن المنظومة البنكية في الجزائر تبقى دون المستوى المطلوب، حيث ينطوي التعامل معها على عدة مشاكل، منها:

- صعوبة حصول المستثمرين ورجال الأعمال على القروض البنكية، فضلا عن الصعوبات البيروقراطية التي تواجههم عند حاجتهم للتمويلات البنكية.
- اعتماد البنوك على ضمانات كبيرة لمواجهة المخاطر المحتملة قد تعادل ضعف قيمة المشروع، وطول المدة التي يستغرقها البنك قبل منح القرض.
- ضعف الهياكل القاعدية ورداءة نظام المعلومات البنكية مع بطء أنظمة المدفوعات، وعدم فعالية ما هو متاح من صيغ تمويلية بديلة عن القروض البنكية.[27]

3. **خطر حظر تحويل الأرباح إلى الخارج:** إن الإشكال الذي يطرحه المستثمرون الأجانب يتمثل في تعذر تحريك أموالهم وإخراج أرباحهم، إلا في حدود معينة جد له المستثمرون الأجانب منافذ أخرى للتعامل مع هذا الخطر من وجهة نظرهم، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تهريب رؤوس الأموال خارج الدولة بدلا من استثمارها وتوظيفها داخلها، ويؤدي في النهاية إلى كبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وجعل الكثير من الشركات العالمية والشركات متعددة الجنسيات تعزف عن تنفيذ مشاريعها الاستثمارية في ظل إجراءات الرقابة التي فرضت على أعمالها وأنشطتها.

بل إن الأمر بالنسبة للاقتصاد الجزائري أعمق من ذلك بكثير، وذلك بسبب عدم وجود حرية لتحرك الأموال دخولا وخروجا، حيث يدعو الاقتصاد الوطني إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية في حين يمنع المستثمرين الجزائريين من الاستثمار في الخارج، وعليه فإن هذه الازدواجية في التعامل تحد من قدرتنا على إقناع المستثمرين الأجانب مهما كانت الضمانات الممنوحة لهم للاستثمار في الجزائر.

4. **تنامي الاقتصاد غير الرسمي:** يعاني المستثمرون الذين ينشطون بطريقة نظامية في إطار القانون في الجزائر صعوبات كبيرة نتيجة المنافسة الشديدة وغير العادلة التي يفرضها عليهم المتعاملون في الاقتصاد غير الرسمي، في وقت تبقى فيه السلطات العمومية عاجزة عن التحكم في هذه الظاهرة، وهوما بات يشكل مصدر قلق للعديد من المتعاملين الاقتصاديين.
5. **صعوبة الحصول على عقار صناعي:** يُعتبر العقار عاملاً هاما للمساعدة على استقرار المستثمرين، ويؤكد المختصون أن مشكل العقار يُعتبر من أهم العراقيل التي بقيت تعيق الاستثمار بشكل عام والاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص في الجزائر، حيث يواجه العديد من المستثمرين

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

صعوبات حقيقية في الحصول على قطع الأراضي لمحدودية العرض في الوقت الذي تبقى فيه مساحات واسعة غير مستغلة، فعلى الرغم من الإجراءات المتخذة في محاولة لتشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي إلا أن ذلك لم يحُد من المشكلة، والتي يكمن جوهرها فيما يلي:[28]

- طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد)، فقد يطول الأمر أحيانا لسنة.
- عدم توفر السلطات المحلية على هيئة لمسح الأراضي الموجودة على مستوى الولايات، وباستثناء الأراضي التابعة للخواص، فإن الأخرى تبقى طبيعتها وملكيتها مجهولة وغالبا ما تمنح للمقاولين والمستثمرين بدون سندات إثبات، وهذا ما يؤدي إلى نزاعات خاصة في حالة ظهور المالكين الحقيقيين بعد منح الأراضي من طرف السلطات المحلية، مع العلم أن البنك يشترط ضمانات (الاطلاع على سند الملكية) قبل منحه لأي قرض.

كما يواجه المستثمرون صعوبة كبيرة في الحصول على عقار صناعي بسبب مركزية الإجراءات، ذلك أن أي شركة أجنبية يجب أن يمر ملفها عبر المجلس الوطني للاستثمار **(CNI)** والذي يمنح الترخيص بالاستثمار، وكلها إجراءات إدارية طويلة ومعقدة، ثم إن تكاليف تخصيص الأراضي باهظة، وما يزيد الأمر سوء عدم تهيئتها، ما يجبر المستثمرين على تحمل تكاليف التهيئة.

6. **الفساد الإداري:** يعد الفساد الإداري مشكلة كبيرة تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتشير بعض الأبحاث إلى أن انتشار الفساد يعادل فرض ضريبة مرتفعة على المستثمرين الأجانب.[29] ويتجلى الفساد الإداري في سوء استخدام المنصب والحصول على الرشوة ومنح تراخيص غير قانونية، فضلا عن عدم الجدية في تنفيذ القوانين وملاحقة ذوي النفوذ، وهي ما تشكل أدوات غلق كبيرة تثني رجال الأعمال الأجانب عن الاستثمار في الجزائر، أو أنها تجعلهم جزء من هذا الفساد، عندما يضطرون مثلا لدفع رشاوى لإخراج أموالهم أو تسريع الإجراءات الإدارية.
7. **قصور الجانب التسويقي للفرص الاستثمارية:** تعاني الجزائر من عدم فعالية الهيئات المكلفة بالترويج للفرص الاستثمارية المتاحة بها، وعدم قدرتها على إعطاء انطباع إيجابي لجذب المشروعات الاستثمارية، نتيجة انعدام ثقافة تسويقية فعالة لاستقطاب رؤوس الأموال وإقناع رجال الأعمال.
8. **العراقيل القانونية:** تعتبر البيئة القانونية الملائمة للاستثمار مكونا أساسيا من مكونات بيئة الأعمال وداعما رئيسيا للاستثمار الخاص، غير أن المنظومة القانونية والتشريعية المتعلقة بالاستثمار في الجزائر تعاني من عدة اختلالات ومشكلات نذكر منها ما يلي:

- ضبابية بعض النصوص القانونية الخاصة بالاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تطبيقها بطريقة انتقائية ومتباينة بين حالة وأخرى.
- غياب اللوائح التنظيمية التي تفسر وتُفصِّل مضمون النصوص القانونية، الأمر الذي أدى إلى تأويلات مختلفة في محاولة لفهمها.
- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في القوانين المتعلقة بالاستثمار مع القوانين المتعلقة بقطاعات أخرى، كالقطاع الصناعي والقطاع المصرفي اللذين يشهدان نوعا من الجمود.
- تخوف المستثمرين الأجانب من عدم استقرار القوانين المنظمة لقطاع الأعمال في الجزائر.
- عدم الجدية في تنفيذ القوانين بشكل دقيق وتضارب البعض منها أحيانا، مما يؤدي إلى تعطيلها.

مما سبق يتبين أن نسبة المخاطرة للاستثمار في الجزائر كبيرة بالنسبة للأجانب، وهذا ليس بسبب القاعدة 49_51% فقط، ولكن أيضا بالنظر لوجود إشكالية كبيرة في مناخ الاستثمار الذي يتسم بنوع من الجمود نسبيا، ويفتقد للتسيير الذكي نتيجة التعقيدات البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وانعدام الرقمنة والشفافية وغياب دراسات اقتصادية استشرافية كثيرا ما يستند إليها المستثمرون الأجانب.

وتشير الإحصائيات أن 20 شركة فقط من أصل 4000 شركة استثمرت في الجزائر وفق القاعدة 49_51%، وهذا مؤشر على تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهوما يتطلب العمل على تصحيحه، لاسيما في ظل تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بعد تراجع أسعار النفط. فمعلوم أن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعد مصدرا هاما للعملة الصعبة، غير أن الإشكال الذي يطرح في الجزائر هو عدم إمكانية تنفيذ استثمار أجنبي بأموال أجنبية، فكل مشاريع الشراكة مع الأجانب يكون التمويل فيها محليا، ليبقى بذلك الهدف الرئيسي من اللجوء إلى الشراكة مع الأجانب هو الاستفادة من نقل التكنولوجيا إلى الجزائر، وهوما يضيع على الاقتصاد الوطني فرصا كثيرة لجلب رؤوس الأموال الأجنبية ويُبقي على طريقة التسيير التقليدية.

ستشكل إعادة النظر في القاعدة الاستثمارية 49_51% انطلاقة مهمة للاقتصاد الوطني، حيث تكون الجزائر محط اهتمام عالمي كبير من طرف كبريات الشركات العالمية، بالنظر للتحفظات الكبيرة حولها من طرف الشركاء الأجانب، إذ سيسمح هذا الإلغاء بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تمتلكه من أصول مالية وتكنولوجيا عالية. غير أن إلغاء العمل بالقاعدة الاستثمارية 49_51% والإبقاء عليها في القطاعات الاستراتيجية هو جزء من الحل، فالجزائر اليوم في منعرج اقتصادي خطير ونفق تبدو نهايته غير معروفة، يتطلب الخروج منه فتح المجال أمام الشركات الأجنبية، وذلك بالنظر لإيجابياتها الكبيرة والكثيرة عملا بالقاعدة الذهبية "دعه يعمل دعه يمر"، ولا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال الإحاطة بكل المشاكل التي تعيق الاستثمار في الجزائر وتثني رجال المال والأعمال الأجانب عن الاستثمار في ظل هذه الظروف.

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

V- الخلاصة :

تضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تدابير تتعلق باستثمار الأجانب في الجزائر، حيث ألزمت الحكومة الجزائرية الشركات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار بالجزائر بإقامة شراكة مع مستثمرين جزائريين عموميين أو خواص، على أن تكون نسبة 51% على الأقل من أصول الاستثمار لصالح المستثمر المحلي تطبيقا للقاعدة الاستثمارية 49_51%. ليتم إلغاء العمل بقاعدة الشراكة هذه في قانون المالية 2020، والإبقاء عليها في القطاعات الاستراتيجية فقط، أملا في تحسن تدفق الاستثمارات من وإلى الجزائر. وعند متابعتنا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والصادرة قبل تطبيق القاعدة الاستثمارية وبعده توصلنا إلى النتائج التالية:

- فرض القاعدة الاستثمارية 49_51% في الجزائر منذ عام 2009 جعل المشروعات المشتركة أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا وجاذبية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- اختصار مشاكل ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في فرض القاعدة الاستثمارية 49_51% هو بمثابة الشجرة التي تغطي الغابة، لأنها في الواقع جزء من المشكلة وإلغاؤها جزء من الحل.
- تقدم الجزائر الكثير من التسهيلات الجمركية والضريبية للعديد من الشركات الأجنبية، غير أنها في المقابل تضع قوانين لضبط أعمال الشركات الأجنبية المستثمرة بالجزائر، عن طريق قوانين وضوابط لعمليات التحويلات المالية الداخلية والخارجية، حيث اشترطت أن يكون الاستثمار الأجنبي مشتركا على أن يتم تمويله تمويلا داخليا.
- بذلت الجزائر جهودا كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تهيئة المناخ المناسب وتقديم الضمانات ومنح الحوافز والإعفاءات، غير أن ذلك يبقى غير كاف ما لم يتم توجيه تلك الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية، بالشكل الذي يسمح بدفع عجلة التنمية ورفع معدلات النمو.
- لم تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر مداها الواسع بسبب ضعف الطاقة الاستيعابية لاقتصادنا الوطني، فضلا عن بعض الإجراءات التقييدية التي وضعت أمام المستثمر الأجنبي، والتي تفسر تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشر أو طويلة الأجل في الجزائر.

الاقتراحات: وقوفا عند هذه النتائج وفي إطار التخطيط لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر وجذب الاستثمارات الأجنبية، نضع التوصيات التالية:

- ضرورة المحافظة على تطبيق القاعدة الاستثمارية 49_51% في القطاعات الاستراتيجية كالطاقة والمناجم (كما جاء في قانون المالية 2020).
- ضرورة انتهاج نظام ترويج استثماري للتعريف بفرص الاستثمار في الجزائر وتعزيز جاذبيتها لدى المستثمرين الأجانب.
- ضرورة تسريع تنفيذ برامج الإصلاح وبذل مزيد من الجهود لمكافحة الفساد.
- ضرورة تدعيم الإطار التنظيمي بما يمكن من تذليل الصعوبات التي تقف في وجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في القطاعات المنتجة للثروة الحقيقية والمدرة للدخل، كالصناعة الصيدلانية والفلاحة والسياحة والصحة والأشغال العمومية.
- ضرورة منح المستثمرين الأجانب الحماية القانونية اللازمة وتقديم الضمانات الكافية لهم وإزالة العقبات التي تحد من دخولهم.
- ضرورة العمل على تعزيز العلاقات الدبلوماسية واستغلالها وسيلة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

- ملاحق :

الشكل رقم 1: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

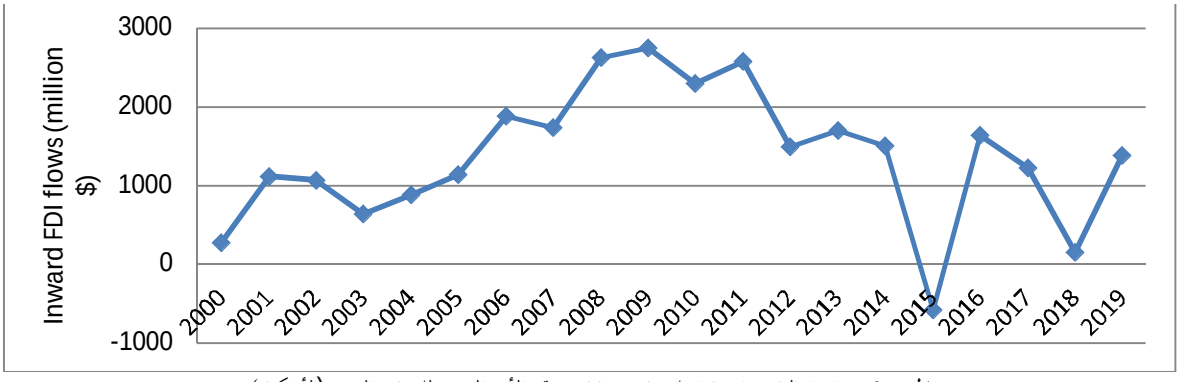

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

الشكل رقم 2: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

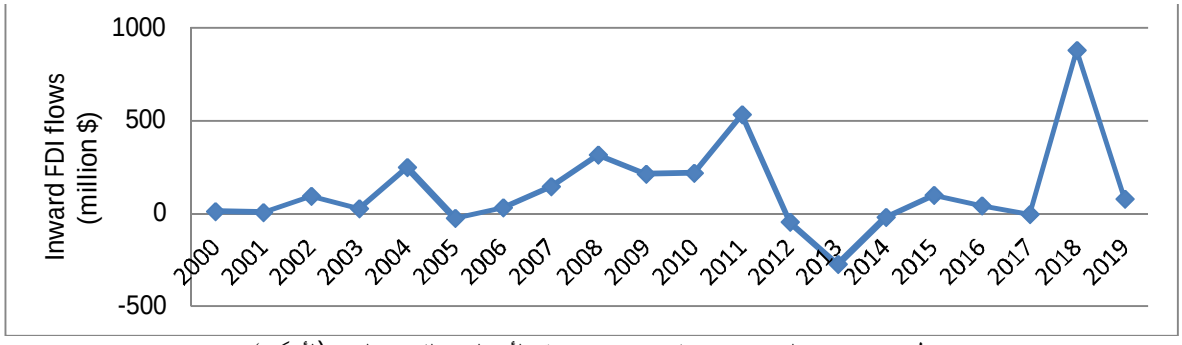

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الجدول رقم 1: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Inward FDI flows	280,1	1113,11	1065	637,9	881,9	1145,3	1888,2	1743,3	2631,7	2753,8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Inward FDI flows	2301,2	2580,4	1499,5	1696,9	1506,7	-584,5	1637	1232,3	1506,3	1381,9

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

الجدول رقم 2: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
Outward FDI flows	13,7	9,3	98,6	28,3	253,5	-20,2	34	150,6	318	214,8
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
Outward FDI flows	220,5	533,5	-41,3	-268,3	-18,3	103,2	46,5	-3,5	879,7	82,7

المصدر: قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

- الإحالات والمراجع :

[1] أشرف إمام سيف الدين (1999)، **إدارة العمليات الدولية**، بدون طبعة، القاهرة: بدون دار النشر، ص.200.

[2]OECD (2008), Benchmark Definition of Foreign Direct Investment, Fourth Edition, p17

[3]Maitena Duce (July 31, 2003), Banco de España, Definitions of Foreign Direct Investment (FDI): a methodological note, Final draft, p2

[4] إن شرط إدارة الشركة الأم لفرعها في الدول المضيفة إضافة إلى شرط الملكية هو أهم ما يميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة (الاستثمار في محافظ الأوراق المالية)، رغم أن كلا منهما يتضمن تحويلا دوليا لرأس المال، حيث يقوم المستثمر في الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي) بوضع أمواله في مشروع معين بغرض الحصول على عائد مادي فقط، و بدون التدخل في الإدارة، كشراء أسهم و سندات مشروع معين فقط، كما أن هذا الاستثمار يعتبر قصير الأجل بالمقارنة مع الاستثمار الأجنبي المباشر، و لذلك يسمى النقود الساخنة.

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

[5] بلال لوعيل (شتاء/ربيع 2015)، **تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 70/69، ص.126.

[6] سليمان عمر عبد الهادي (2009)، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ص.ص 23-24

[7] عبد الوهاب محمد الموسوي (2016)، **الأزمة الآسيوية: إشكالية النظام الدولي الجديد**، الطبعة الأولى، عمان: دار المناهج، ص.136.

[8] جميل محمد خالد (2014)، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، عمان: دار الأكاديميون، ص.ص 320-321

[9] إبراهيم الأخرس (2012)، **دور الشركات عابرة القارات في الصين**، بدون طبعة، القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ص.225.

[10] أميرة حسب الله محمد (2005)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية**، بدون طبعة، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص.19.

[11] علي إبراهيم الخضر (2007)، **إدارة الأعمال الدولية**، الطبعة الأولى، سوريا: دار رسلان، ص.ص 51-52

[12] الجريدة الرسمية، العدد 47، المادة 1 من الأمر رقم 01_03 المؤرخ في 01 جمادى الثانية 1422 الموافق لـ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[13] الجريدة الرسمية، العدد 46، المادة 15 من القانون رقم 16_06 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ص.ص 20، 21

[14] الجريدة الرسمية، العدد 81، المادة 109 من القانون رقم 19_14 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1441 الموافق لـ 11 ديسمبر 2019 والمتضمن قانون المالية لسنة 2020، ص.39.

[15] الجريدة الرسمية، العدد 46، المادة 12 من القانون رقم 16_06 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ص.ص 19، 20

[16] الجريدة الرسمية، العدد 46، المادة 13 من القانون رقم 16_06 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ص. 20.

[17] الجريدة الرسمية، العدد 46، المادة 18 من القانون رقم 16_06 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ص.21.

[18] الجريدة الرسمية، العدد 46، المواد (21، 22، 23، 24، 25) من القانون رقم 16_06 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق لـ 03 أوت 2016 المتعلق بترقية الاستثمار، ص.ص 21، 22

[19] يحي سعيدي (2007/2006)، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، ص.208.

[20] ضمان الاستثمار (أكتوبر_ديسمبر 2007)، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة: 25، العدد الفصلي الرابع، ص.ص: 6-7

[21] ضمان الاستثمار (جويلية_سبتمبر 2009)، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة: 27، العدد الفصلي الثالث، ص.5.

[22] ضمان الاستثمار (جويلية_سبتمبر 2010)، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة: 28، العدد الفصلي الثالث، ص.ص 9-12 بتصرف

[23] خيرة خيالي (2016/2015)، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000_2012)**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية دولية، ، ص.101.

[24] سنوسي بن عومر، مراد بودية محمد جميل (أفريل 2014)، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر و أثره على التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة، 05، الجزائر، ص.34.

[25] ضمان الاستثمار (جويلية_سبتمبر 2008)، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة: 26، العدد الفصلي الثالث، ص.5.

[26] ضمان الاستثمار (جويلية_سبتمبر 2010)، نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، السنة: 28، العدد الفصلي الثالث، ص.8.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

[27]محمد إبراهيم مادي (2013/2012)، **فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000_2010)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، ص.148.

[28]محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة (2007)، **أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي**، مجلة الباحث، 5، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.108.

[29]عبد الكريم بعداش (2008/2007)، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1996_2005)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص النقود و المالية، ص.187.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أسماء سي علي، سهام طرشاني و خلف الله بن يوسف (2021)، **القاعدة الاستثمارية 49%_51% ودورها في تعطيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)**، مجلة الباحث، المجلد 21(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 195-210